

Distr.: General
3 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤١/٧١. وهو يتضمن مناقشة لما أحرز من تقدم وما ووجه من تحديات في القضاء على الفقر وتقييماً لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧). ويختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة بغية الحفاظ على قوة الدفع التي أوجدها تنفيذ العقد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

240817 220817 17-13357 (A)



أولا - مقدمة

١ - يواصل المجتمع الدولي إحراز تقدم في القضاء على الفقر خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧). وعلى الصعيد العالمي، فقد تحقق الهدف ١- ألف من الأهداف الإنمائية للألفية - تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ - قبل الموعد المحدد بخمس سنوات، في عام ٢٠١٠. وأحرز أيضا تقدم كبير في الحد من انتشار نقص التغذية، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال، وانتشار الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل. وارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس للأطفال في سن التعليم الابتدائي في العديد من البلدان، شأها في ذلك شأن الحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي. كما شهد العقد إحراز تقدم في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم والصحة. ومع ذلك، لا تزال وتيرة إيجاد فرص العمل غير كافية لتناسب القوة العاملة المتنامية على الرغم من بوادر تحسن في الاقتصاد العالمي.

٢ - وقد ركّز العقد الثاني الاهتمام السياسي على القضاء على الفقر، الذي هو أحد التحديات الرئيسية أمام التنمية، وكفل أن تظل هذه المسألة في صميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهو أيضا بمثابة منبر لتعبئة الموارد وإقامة شراكات أقوى من أجل التنمية وتعزيز الانساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر.

ثانيا - التقدم المحرز في القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل والحد من عدم المساواة^(١)

ألف - التقدم العالمي المحرز في القضاء على الفقر والجوع

٣ - لقد انتشل التقدم الملحوظ الذي أحرز منذ عام ١٩٩٠ بليون شخص من براثن الفقر المدقع، ٤٤٠ مليوناً منهم بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. وفي عام ٢٠٠٨، السنة التي شهدت بدء العقد الثاني، كان ١٧,٨ في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم (بحسب تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١). وبحلول عام ٢٠١٣، وهي آخر سنة تتوفر تقديرات رسمية بشأنها، كان ١٠,٧ في المائة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. ومن حيث القيمة المطلقة، فقد انخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر من زهاء ١,٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٦٦,٠١ مليوناً في عام ٢٠١٣^(٢). ويقدر البنك الدولي أن ٩,١ في المائة من سكان العالم كانوا فقراء في عام ٢٠١٦^(٣). وهذا التقدم السريع لم يسبق له مثيل في التاريخ.

(١) ما لم يذكر خلاف ذلك، فالمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الواردة في هذا التقرير مستمدة من المرفق الإحصائي لتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75). انظر <http://unstats.un.org/sdgs/>.

(٢) قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية. متاحة في الموقع <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

(٣) Christoph Lakner, Mario Negre and Espen Beer Prydz, "Twinning the goals: how can promoting shared prosperity help to reduce global poverty?", Policy Research Working Paper, No. 7106 (Washington, D.C., World Bank, 2014). متاح في الموقع <http://documents.worldbank.org/curated/en/816921468339602084/Twinning-the-goals-how-can-promoting-shared-prosperity-help-to-reduce-global-poverty>.

٤ - غير أن التقدم المحرز كان متفاوتا فيما بين المناطق وداخلها. وقد تراجعت مستويات الفقر بشكل حاد في آسيا من ٢٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ويعزى معظم هذا التراجع إلى حالات انخفاض صارخة في الفقر المدقع في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في الصين. وفي الواقع، تحققت أكبر المكاسب في مجال الحد من الفقر في المناطق الريفية في الصين، حيث تم انتشال أكثر من ٧٠٠ مليون من فقراء الريف من الفقر منذ صدور سياسة الإصلاح والباب المفتوح في أواخر سبعينات القرن العشرين. وبما أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في تلك المناطق، فقد كان التقدم المحرز في شرق آسيا والمحيط الهادئ عاملا حاسما في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر. وانخفض معدل الفقر في تلك المنطقة من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن حيث القيمة المطلقة، فإن عدد الناس الذين يعيشون في فقر انخفض من ٢٨٨,١٩ مليونا إلى ٧١,٠٢ مليونا بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. وشهدت الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ انخفاض عدد من يعيشون في فقر مدقع بما مقداره ٩٥,٩ مليون شخص مقارنة بانخفاض قدره ٧٠ مليون شخص خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، مما يشير إلى تعجيل وتيرة التقدم المحرز في الآونة الأخيرة. وقد انخفض انخفاضا حادا نصيب المنطقة العالمي من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، من ٢٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٣.

٥ - وعلى سبيل المقارنة، انخفض معدل الفقر في جنوب آسيا من ٢٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٥,١ في عام ٢٠١٣، وتعزى معظم المكاسب إلى التقدم المحرز في الهند. ومع ذلك، فإن جنوب آسيا يوجد فيها ثاني أكبر تجمع للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم، بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٥٦,٢ مليون شخص يعيشون في فقر في عام ٢٠١٣، مقابل ٣٨٨,٧ مليونا). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفضت مستويات الفقر من ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. وقد أسهم في هذا الانخفاض التراجع في التفاوت في الدخل في معظم بلدان المنطقة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وتوسع برامج وتدابير الحماية الاجتماعية. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان الفقر المدقع منخفضا جدا (أقل من ٢ في المائة) واستمر في الانخفاض حتى عام ٢٠١٣. غير أن مستويات الفقر زادت زيادة طفيفة منذ ذلك الحين، وذلك بسبب النزاع. وفي أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، كانت مستويات الفقر مرتفعة، حيث انخفضت من ٣٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٣.

٦ - وفي أوروبا، كان الفقر المدقع منخفضا جدا أيضا، وكان معدل الفقر ٠,١١ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٠,١٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن الفقر النسبي (من تقل إيراداتهم عن ٦٠ في المائة من المتوسط) لا يزال مصدرا قلقا كبيرا. وفي الاتحاد الأوروبي، زادت في عدة بلدان منذ عام ٢٠٠٨ مستويات الفقر النسبي والإقصاء الاجتماعي والحرمان المادي الشديد وعدد الأسر المعيشية التي لديها كثافة عمل منخفضة. وزاد عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (باستثناء كرواتيا) من ١١٦ مليونا في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٠ مليونا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، ثم انخفض إلى ١١٨ مليونا في عام ٢٠١٥. وزاد عدد فقراء الدخل (الأشخاص المعرضين لخطر الفقر) ليصل إلى ٨٦ مليونا في عام ٢٠١٥، من ٨١ مليونا في عام ٢٠٠٨^(٤). كما زادت الفوارق في هذه الظروف فيما بين البلدان وداخلها.

(٤) Anthony B. Atkinson, Anne-Catherine Guio and Eric Marlier, eds. *Monitoring Social Inclusion in Europe*, 2017 ed. (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2017).

٧ - وانخفضت مستويات الفقر النسبي في بلدان أخرى متقدمة النمو. ففي أستراليا، بلغ معدل الفقر الكلي (بعد تكاليف السكن) ١٣,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بانخفاض عن نسبة ١٤,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض معدل الفقر الرسمي إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ من ١٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى الصعيد العالمي، تعد مستويات الفقر بين الأطفال مرتفعة أيضاً، حيث يعيش ١ من كل ٥ أطفال في البلدان الغنية في فقر الدخل النسبي ويواجه ١ من كل ٨ أطفال انعدام الأمن الغذائي^(٥). وتعتبر مستويات الفقر في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة منخفضة عند استخدام مقياس ١,٩٠ دولار في اليوم، ولكنها ترتفع إلى ٤٦,٧ في المائة في طاجيكستان و ٣٨,٠ في المائة في فيزغيزستان عند استخدام مقياس خطوط الفقر الوطنية^(٦).

٨ - وأحرز تقدم أيضاً بشأن أبعاد أخرى للفقر. ففي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، كان نحو ٧٩٣ مليون شخص يعانون من نقص التغذية على الصعيد العالمي مقارنة بـ ٨٧٨,٢ مليون شخص في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وانخفضت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من ١٢,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى ١٠,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦^(٧). ويعيش غالبية الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية، حيث يعيش ٢ من كل ٣ في آسيا. وقد كان إحراز تقدم في مجال الحد من الجوع سريعاً في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وشرق وجنوب شرق آسيا، ولكنه كان بطيئاً في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي أفريقيا، قد أسهمت الصدمات المناخية وظروف الجفاف والنزاع الدائر في جنوب السودان والصومال وشرق نيجيريا واليمن في زيادة عدد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأزمات أو ما هو أسوأ من ذلك، من ٨٠ مليوناً في عام ٢٠١٥ إلى ١٠٨ ملايين في عام ٢٠١٦^(٨).

٩ - وعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو ١٥٥ مليوناً في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٩٨,٤ مليوناً في عام ٢٠٠٠، في حين تأثر بالهزال ما يقدر بـ ٥٢ مليون طفل. وتتحمل أفريقيا وآسيا العبء الأكبر من جميع أشكال سوء التغذية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، كان ٥٦ في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة المصابين بتوقف النمو يعيشون في آسيا و ٣٨ في المائة في أفريقيا. وبالمثل، فإن أكثر من ثلثي جميع الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالهزال يعيشون في آسيا، ويعيش أكثر من الربع في أفريقيا^(٩).

(٥) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) Office of Research - Innocenti, Building the Future: Children and the Sustainable Development Goals in Rich Countries (Florence, Italy, 2017). متاح في الموقع www.unicef-irc.org/publications/890/

(٦) "Statistics explained, Eurostat". متاح في الموقع http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Main_Page (تم الاطلاع عليه في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(٧) أرقام الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٣: الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي (روما، ٢٠١٣).

(٨) Food Security Information Network, "Global report on food crises 2017" (Rome, 2017).

(٩) اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، 2017 ed, "Joint child malnutrition estimates". متاح في الموقع <https://data.unicef.org/resources/joint-child-malnutrition-estimates-2017-edition/>

١٠ - وفضلا عن ذلك، لا يزال نحو ١,١ بليون شخص يعيشون بدون كهرباء، وتؤثر ندرة المياه على أكثر من بليون نسمة، ويفتقر ما يقرب من بليون شخص في البلدان الفقيرة إلى فرص الوصول إلى طرق صالحة في جميع الأحوال الجوية. وزاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة ليبلغ ٨٨٠ مليوناً في عام ٢٠١٤، من ٧٩٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠.

باء - التقدم المحرز في القضاء على الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نمواً

١١ - انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم من ٤٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان التقدم أبطأ بكثير، حيث انخفضت نسبة عدد الفقراء من ٤٧,٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع زيادة السكان الأسرع نمواً في العالم، يعد إحراز مزيد من التقدم في الحد من الفقر المدقع تحدياً أكبر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٢ - وفي أقل البلدان نمواً، انخفضت نسبة الفقر المدقع من ٤٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. ولا تزال مستويات الفقر المدقع مرتفعة جداً في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٣، تجاوزت المعدلات ٧٠ في المائة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومدغشقر وملاوي. ومع ذلك، فقد حققت أقل البلدان نمواً مكاسب هامة في مجالات أخرى. وزادت سبل الحصول على المياه النظيفة إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠١٤، من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وانخفضت مستويات وفيات الأطفال وتحسّن التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سنة الخامسة من ٩٠,١ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، كان المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي ٤٠,٤ في المائة للفتيات و ٣٩,٩ في المائة للفتيان. وفي عام ٢٠١٠، بلغت معدلات الالتحاق المعدلة ٣٣,٨ في المائة للفتيات و ٣٣,٥ في المائة للفتيان.

١٣ - وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القوي في أفريقيا ككل على مدى العقدين الماضيين، لم يُترجم هذا النمو إلى انخفاض كبير في الفقر ولم يفلح في إيجاد ما يكفي من الوظائف الجيدة. وقد كان النمو السريع في القارة مدفوعاً في المقام الأول بالموارد ولم يحدث في القطاعات التي توجد فيها أعداد كبيرة من الفقراء العاملين. والنمو القائم على السلع الأساسية أقل شمولاً، حيث توجد فرص عمل أقل ويسهم في تزايد عدم المساواة في بعض البلدان. كما كان التقدم المحرز أبطأ بكثير بسبب عمق الفقر وشدته. والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا يبدؤون من أبعد نقطة وراء خط الفقر الدولي البالغ ١,٩٠ دولار في اليوم. وفي عام ٢٠١١، كان ٢٢ في المائة من الأفارقة يعيشون على ما بين ٠,٧٠ دولار و ١,٢٥ دولار يومياً، في حين أن ٢٥ في المائة يعيشون على أقل من ٠,٧٠ دولار. وبالنسبة لبقية العالم النامي، فقد بلغ متوسط دخل الشخص الذي يعيش في فقر مدقع في عام ٢٠١١ ما مقداره ٠,٩٨ دولار في اليوم^(١٠). ولذلك، ورغم أن متوسط الدخل ما فتئ يرتفع، لم يكن النمو سريعاً ولا شاملاً بما فيه الكفاية للارتقاء بأعداد كبيرة من الناس فوق عتبة ١,٩٠ دولار في اليوم.

(١٠) Laurence Chandy, Veronika Penciakova and Natasha Ledlie, "Africa's challenge to end extreme poverty by 2030: too slow or too far behind?" www.brookings.edu/blog/up-front/2013/05/29/africas-challenge-to-end-extreme-poverty-by-2030-too-slow-or-too-far-behind/, متاح في الموقع 29 أيار/مايو ٢٠١٣.

١٤ - وتعاني أقل البلدان نموا أيضا من أبطأ وتيرة توسع اقتصادي منذ عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن متوسط النمو قد تحسن ليبلغ ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٧ ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، فهو أدنى بكثير من غاية أهداف التنمية المستدامة التي ترمي إلى تحقيق نمو قدره ٧ في المائة على الأقل في الناتج المحلي الإجمالي سنويا في أقل البلدان نموا. وفي ظل مسار النمو الحالي وبافتراض عدم حدوث تغيرات في تفاوت الدخل، يقدر أن ٣٥ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع قد يظلون مرتهنين للفقر المدقع في عام ٢٠٣٠^(١١).

جيم - تشجيع العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق

١٥ - في حين أن الدور المركزي للعمالة والعمل اللائق في القضاء على الفقر أمر معترف به تماما، لم يكن نمو العمالة كافيا لاستيعاب القوة العاملة المتنامية، خصوصا في البلدان والمناطق التي توجد بها أعداد كبيرة من الشباب. وفضلا عن ذلك، كان هناك تباين بين الإنتاجية ونمو الأجور، إلى جانب انعدام الأمن المتزايد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وهذه الاتجاهات تدفع الناس، ولا سيما الشباب والفئات الضعيفة والمهمشة، إلى وظائف هشة وغير معتادة. كما اتسم الضعف الاقتصاد العالمي المتطاول الأمد بتفشي جوانب النقص في العمل اللائق وعدم تكافؤ الفرص في سوق العمل للنساء والشباب والاستياء المتزايد من الحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

١٦ - وفي عام ٢٠١٧، يقدر أن ٥,٧ في المائة من العمال في جميع أنحاء العالم لم يكونوا يعملون بل يبحثون عن عمل، مما يمثل انخفاضا عن نسبة ٦,٢ في المائة في ذروة الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ ومن ٦,٠ في عام ٢٠٠٨ عند بداية العقد الثاني. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تؤثر البطالة على ٢٠١ مليون شخص، وهو ما يمثل ٢٤ مليون عاطل إضافي في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠٠٨. وتتجه البطالة العالمية أيضا إلى الزيادة بمقدار ٢,٧ مليون في عام ٢٠١٨، ليصل مجموع العاطلين إلى ٢٠٣,٨ ملايين. ويوجد نحو ١,٤ بليون من أولئك العاطلين في عام ٢٠١٧ في أشكال العمالة الهشة. ومن المتوقع أن يزيد عدد العمال في أشكال العمالة الهشة بما مقداره ١١ مليونا في السنة. ويعيش أكثر من ٧٠ في المائة من أولئك العمال في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(١٢).

١٧ - وإضافة إلى تفشي النقص في فرص العمل اللائق، لا تزال البلدان الناشئة والبلدان النامية تعاني من ارتفاع مستويات فقر العمل (دخل أقل من ٣,١٠ دولار في اليوم). وفي حين أن كلا من معدل وعدد العاملين الفقراء يُتوقع أن يستمر انخفاضهما في الأجل الطويل، فقد توقف إحراز تقدم. وانخفض معدل فقر العمل المدقع والمتوسط من ٢٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ ليبلغ ٢٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٧. وهذا يمثل انخفاضا في عدد الفقراء العاملين من ٧٨٣ مليونا في عام ٢٠١٦ إلى ٧٧٦,٢ مليونا في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ينخفض هذا العدد مرة أخرى ليصل إلى ٧٦٩,٤ مليونا في عام ٢٠١٨. ويعتبر نحو ثلثي العمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونصفهم في جنوب آسيا من الفقراء العاملين.

(١١) World Economic Situation and Prospects 2017 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.C.2). معلومات مستكملة حتى منتصف عام ٢٠١٧.

(١٢) منظمة العمل الدولية، (2017) World Employment Social Outlook: Trends 2017 (Geneva).

١٨ - والطابع غير الرسمي عنصر أساسي يُسهم في فقر العمل. وكان أكثر من نصف العمالة غير الزراعية في معظم البلدان النامية غير رسمي، ولا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والعمالة غير الرسمية هي مصدر عمل أكبر بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل. وما يزيد على ٤ من كل ٥ نساء عاملات يعملن بصفة غير رسمية في القطاعات غير الزراعية في جنوب آسيا، وينطبق ذلك على ثلاثة أرباع النساء العاملات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فضلا عن ذلك، فإن ما بين نصف وثلثي جميع العمال غير الرسميين خارج القطاع الزراعي يعملون لحسابهم الخاص.

١٩ - وفي مقابل ذلك، من المتوقع أن تنخفض مستويات البطالة في البلدان المتقدمة النمو، من ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وقد انخفضت معدلات البطالة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (باستثناء كرواتيا)، أنشئت ٦,٦ ملايين وظيفة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ وبلغت البطالة أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٩. ومعدلات البطالة وسط الشباب هي أيضا آخذة في الانخفاض نتيجة لبرامج من قبيل برنامج ضمان الشباب، الذي استفاد منه ١٤ مليون شاب منذ عام ٢٠١٤^(١٣).

دال - مكافحة عدم المساواة

٢٠ - يتوقف التعجيل بالحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ على الحد من عدم المساواة أيضا. وتميل مستويات الفقر إلى الانخفاض بوتيرة أسرع في البلدان التي كانت لديها في بادئ الأمر مستويات أدنى من عدم المساواة. ويحد ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل من أثر النمو على الفقر، في حين أن انخفاض مستوى عدم المساواة يميل إلى الإسهام في الحد من الفقر عند أي معدل للنمو. كما يرتبط ازدياد عدم المساواة بمخاطر أعلى للإقصاء الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي بما هو أقل من أعلى معايير ممكنة في مجالي التعليم والرعاية الصحية.

٢١ - وقد انخفض معامل جيني للتفاوت في الدخل على الصعيد العالمي من ٧٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨^(١٤) إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٣^(١٥). ويعزى قدر كبير من هذا الانخفاض إلى النمو السريع في البلدان النامية المكتظة بالسكان. ومع ذلك، فلا تزال الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة كبيرة. وفضلا عن ذلك، ظل التفاوت في الدخل يتزايد في معظم البلدان وظلت أوجه عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأصول الإنتاجية والمالية مستحكمة.

٢٢ - وتباين اتجاهات عدم المساواة داخل البلدان. ففي الاقتصادات المتقدمة النمو، تبلغ أوجه التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء أعلى مستوياتها منذ عقود، باستثناء الانخفاض في بعض البلدان الأوروبية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ وعقب خسائر الإيرادات التي تكبدها من يقعون في الشريحة العليا

(١٣) انظر <http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1079>.

(١٤) Christoph Lakner and Branko Milanovic, "Global income distribution: from the fall of the Berlin Wall to (the great recession)", Policy Research Working Paper, No. 6719 (Washington, D.C, World Bank, 2013). متاح في الموقع <http://documents.worldbank.org/curated/en/914431468162277879/pdf/WPS6719.pdf>.

(١٥) Tomas Hellebrandt and Paolo Mauro, "The future of worldwide income distribution", Peterson Institute for International Economics Working Paper, No.15-7 (Washington, D.C., Peterson Institute for International Economics, 2015). متاح في الموقع https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2593894.

من توزيع الدخل في أثناء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي العديد من البلدان الأوروبية، كان مقدار تدابير إعادة توزيع الدخل عاملاً حاسماً في الحد من التفاوت في الدخل. والمعاشات التقاعدية لها أثر هائل على إعادة توزيع الدخل في ألمانيا وفرنسا والنمسا. وفي أوروبا الوسطى، ما زالت مستويات التفاوت في الدخل أعلى بكثير مما كانت عليه في فترة ما قبل مرحلة الانتقال. ومع ذلك، لا يزال التفاوت في الدخل في هذه البلدان منخفضاً بالمعايير الدولية. وازداد أيضاً التفاوت في الاتحاد الروسي وفي بعض الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

٢٣ - وفي أفريقيا، زاد التفاوت في الدخل في بعض البلدان، ولكنه انخفض في بلدان أخرى. وفي آسيا، ازدادت أوجه عدم المساواة في عدة بلدان منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، حيث كان النمو أقل شمولاً وأقل مناصرة للفقراء. وقد زادت أيضاً أوجه التفاوت بحدّة بين المناطق الريفية والحضرية وفيما بين الفئات الاجتماعية. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان التفاوت في الدخل منخفضاً نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، وقد انخفض خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. بيد أن ثمة فجوات مستمرة في تمكين المرأة والشباب في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نجح معظم البلدان في الحد من التفاوت في الدخل منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، رغم أنها بدأت بمستويات كانت هي الأعلى في العالم. والتقدم الذي أحرز مؤخراً في الحد من التفاوت والفقر على حد سواء يرتبط بالنمو الاقتصادي المرتفع الذي شهد زيادة دخل العمل للخمس الأقل دخلاً بوتيرة أسرع من الخمس الأعلى دخلاً. ويعزى الانخفاض في عدم المساواة أيضاً إلى السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل النشطة التي عززت مشاركة المرأة في سوق العمل وضيقّت الفجوة في الأجور بين العمال المهرة والعمال ذوي المهارات المتدنية. وسمحت هذه السياسات أيضاً بالحد من التفاوت في الفرص المتاحة والتصدي لظاهرة التمييز ضد الأقليات الإثنية/العرقية وجماعات السكان الأصليين.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر

ألف - الاستثمار في التعليم

٢٤ - التوسع في النظام التعليمي وتحسين نوعيته مهمان لتحقيق النمو والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. وتزيد المكاسب الناتجة عن التصنيع وزيادة الإنتاجية بشكل أسرع بكثير عندما تقتزن بإحراز تقدم كبير في التعليم لما بعد المرحلة الابتدائية. وقد بينت الأدلة المستمدة من البلدان النامية والتي تشمل الفترة ١٩٦٥-٢٠١٠ أن زيادة عدد سنوات التعليم المدرسي في أوساط البالغين بسنتين يمكن أن تنتشل زهاء ٦٠ مليون شخص من براثن الفقر، في حين أن تعميم التعليم الابتدائي والثانوي من شأنه أن يساعد على انتشال ٤٢٠ مليون شخص من براثن الفقر^(١٦). كما أن للتعليم فوائد اجتماعية أخرى، مثل كسر حلقة انتقال الفقر عبر الأجيال والحد من عدم المساواة ومعدلات الخصوبة ووفيات الأمهات والأطفال. كما يحسّن فرص العمالة اللائقة وارتفاع الدخل على مدى العمر. وارتفاع مستويات تعليم الإناث يقلل أيضاً من الأبعاد الأخرى للفقر مثل اعتلال الأطفال ووفياتهم.

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "Reducing global poverty through universal primary and secondary education" (باريس، ٢٠١٧). متاح في الموقع <http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002503/.250392e.pdf>

٢٥ - كما يعد التوسع في نظام التعليم الذي يشمل أيضا الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المعلمين وتسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرا بالغ الأهمية. والاستثمار في التعليم المبكر يدر عوائد على مدى حياة الشخص، ابتداء من زيادة النمو المعرفي ودرجات الإنجاز حتى ارتفاع الإيرادات المحتملة في مرحلة البلوغ. والدولار الذي يُنفق على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يدر ما بين ٦ دولارات و ١٧ دولارا في المنافع العامة^(١٧). ومع ذلك، لا يتيح سوى ٣٨ بلدا مجانية وإلزامية التعليم قبل الابتدائي لمدة سنة على الأقل. وفي معظم الحالات، يكون الأطفال من أغنى الأسر هم الذين يتلقون غالبا التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وليس أطفال الأسر الأشد فقرا.

٢٦ - وعلى مدار العقد الثاني، استمرت البلدان في توطيد المكاسب التعليمية التي تحققت منذ إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، لكن هذا التقدم توقف في السنوات الأخيرة. وبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق النامية ٩١ في المائة في عام ٢٠١٥، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة بمعدل ٨٩ في المائة المسجل في عام ٢٠٠٨^(١٨). وكذلك، شهدت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس ارتفاعا على الصعيد العالمي وفي كافة مراحل التعليم. وعلى الرغم من هذه المكاسب، كان هناك ٢٦٤ مليون طفل ومراهق وشاب غير ملتحق بالمدارس في عام ٢٠١٥، منهم ٦١ مليونا في سن التعليم الابتدائي و ٦٢ مليونا في سن التعليم الإعدادي و ١٤١ مليونا في سن التعليم الثانوي^(١٩). وفي حال استمرار الاتجاهات الحالية، فإن قرابة ١٥ مليون فتاة في سن التعليم الابتدائي سيُحرَم من فرصة الالتحاق بالمدارس الابتدائية مقارنةً بحوالي ١٠ ملايين فتى، أكثر من ٩ ملايين منهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يزال هناك على نطاق العالم ٧٥٨ مليونا من الأميين البالغين، ومعظمهم من النساء.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، لا يزال الإنفاق العام على التعليم غير كاف. ففي ٣٥ بلدا على الأقل، أنفقت الحكومات أقل من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من ١٥ في المائة من مجموع نفقاتها على التعليم^(٢٠). ويُعد توفير التمويل الكافي لقطاع التعليم، والتخصيص المنصف للموارد، وكفاءة استخدام الموارد أمورا حيوية للحد من عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس، وتعزيز المساواة في مجال التعليم، ومعالجة نقص المدرسين المدربين.

باء - الاستثمار في الرعاية الصحية

٢٨ - تم إحراز تقدم كبير في قطاع الصحة خلال العقد الماضي، بما في ذلك تخفيض عدد حالات الإصابة بالأمراض المرتبطة بالفقر في البلدان الفقيرة. وشهدت الصحة والعمر المتوقع تحسنا في كل مكان تقريبا، مما أدى إلى تقليص الفجوة بين البلدان والمناطق. وتراجعت عدد الوفيات بسبب الملاريا وفيروس

(١٧) البنك الدولي، "Improving learning outcomes through early childhood development" (Washington, D.C., 2016). متاح في الموقع <http://documents.worldbank.org/curated/en/827581468189575720/pdf/98448>

REVISED-PUBLIC-03-WB-Improving-Learning-ECD-041116-print.pdf

(١٨) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.7) وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.15.I.7).

(١٩) اليونسكو، "Reducing global poverty" (انظر الحاشية ١٦).

(٢٠) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٦، التعليم من أجل الناس والأرض: بناء مستقبل مستدام للجميع (باريس، ٢٠١٦). متاح في الموقع <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002457/245752a.pdf>.

نقص المناعة البشرية إلى النصف، في حين انخفض عدد وفيات الأطفال إلى أقل من ٦ ملايين، وبمثل ذلك انخفاضاً في الوفيات السنوية بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠^(٢١). ورغم التقدم المحرز، لا تزال التحديات قائمة في تخفيف عبء الأمراض وتوفير التمويل لقطاع الصحة في البلدان النامية. وكذلك، ظهرت الأمراض المزمنة غير المعدية لتشكّل سبباً رئيسياً من أسباب الوفاة.

٢٩ - ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، كانت النسبة المئوية لمتوسط مجموع إنفاق الحكومات الوطنية على الرعاية الصحية تبلغ ١١,٧ في عام ٢٠١٤. وقد حصلت، على الصعيد العالمي وفي البلدان المنخفضة الدخل في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٤، زيادة طفيفة في مستوى الإنفاق على الصحة العامة وانخفاض طفيف في النفقات من الأموال الخاصة.

٣٠ - وأحرز العالم تقدماً مطرداً في الحد من وفيات الأمومة. فتراجع معدل وفيات الأمومة من ٣٨٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٥. غير أنه في عام ٢٠١٥، توفيت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة على الصعيد العالمي بسبب مضاعفات متصلة بالحمل أو بسبب مضاعفات متصلة بالولادة. وفي السنة نفسها، بلغ معدل وفيات الأمومة في المناطق النامية ٢٣٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء مقارنةً بـ ١٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في المناطق المتقدمة النمو^(٢٢). ويتطلب إنهاء وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها الاستثمار في قطاع الصحة ومعالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية بين فئات السكان. وفي عام ٢٠١٦، جرت ٧٨,٥ في المائة من الولادات تحت إشراف قابلات ماهرات. وانخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٥١,٧ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٠ إلى ٤٣ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١ ٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان ٠,٣ في عام ٢٠١٥، مقارنةً بعدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية البالغ ٠,٣٣ لكل ١ ٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان في عام ٢٠١٠. وخلال هذه الفترة، تراجع عدد حالات الإصابة بالمalaria لكل ١ ٠٠٠ شخص من السكان المعرضين للإصابة من ١١٨,٧ إلى ٩٤,٠، بينما تراجعت الإصابة بداء السل من ١٥٥ إلى ١٤٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وعلاوة على ذلك، ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب من ٨٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠,٩ في المائة (٦,٦ بلايين نسمة) في عام ٢٠١٥. وزادت نسبة السكان الذين تتوافر لديهم إمكانية الوصول إلى مرفق صحي محسّن من ٦٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٠.

(٢١) منظمة الصحة العالمية، *World Health Statistics 2017: Monitoring Health for the Sustainable Development* (Geneva, 2017). متاح في الموقع <http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/255336/1/9789241565486-eng.pdf?ua=1>.

(٢٢) منظمة الصحة العالمية، *Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2015—Estimates by the World Health Organization, UNICEF, the United Nations Population Fund, World Bank Group and the United Nations Population Division* (Geneva, 2015). متاح في الموقع http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/194254/1/9789241565141_eng.pdf?ua=1.

٣١ - والاستثمارات التي تزيد من إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتغذية العالية التأثير تنقذ من الأرواح، حين تُستثمر لفائدة الأطفال والمجتمعات المحلية الأشد فقراً والتي يتعذر الوصول إليها، قرابة ضعف ما تنقذه الاستثمارات المعادلة في الفئات غير الفقيرة^(٢٣). وعلاوة على ذلك، كانت التخفيضات المطلقة في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة المرتبطة بإدخال تحسينات على نطاق تغطية عمليات التدخل أسرع بثلاث مرات في الفئات الفقيرة مقارنةً بالفئات غير الفقيرة. ومن ثم، فإن تنفيذ سياسات معززة للإنصاف، والاستثمارات، ورصد الثغرات في التغطية يمكن أن يحد من اعتلال ووفيات الأطفال ويكسر طوق الفقر المتوارث بين الأجيال، مما يساعد بدوره البلدان على تحقيق الغايات المرتبطة باعتلال ووفيات الأطفال في أهداف التنمية المستدامة. وعادةً ما تكون النتائج المدرسية للأطفال الأصحاء أفضل ويرجع أن يحصلوا أكثر من غيرهم على مداخل أكثر ارتفاعاً في سوق العمل عندما يكبرون.

جيم - توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الشاملة

٣٢ - شهد العقد الماضي توسيعاً لنطاق توفير الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. ففي عام ٢٠١٥، كان عدد الأشخاص المستفيدين من شكل ما من أشكال برامج الحماية الاجتماعية في ١٣٦ بلداً يبلغ ما لا يقل عن ١,٩ بليون شخص^(٢٤). وفي أمريكا اللاتينية، تشمل برامج التحويل النقدي المشروط ١٣٠ مليون شخص أو ٢٠,٢ في المائة من سكان المنطقة. وفي الصين، يشمل نظام ضمان مستويات المعيشة الدنيا في المناطق الريفية (المعروف باسم Dibao) أكثر من ٥٠ مليون شخص، مما يجعل منه أكبر برنامج للحماية الاجتماعية في العالم. غير أنه وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية لم يكن الحصول على نظم شاملة للضمان الاجتماعي متاحاً في عام ٢٠١٢ في جميع أنحاء العالم إلا لـ ٢٧ في المائة فقط من سكان العالم ممن هم في سن العمل ولأسرهم^(٢٥).

٣٣ - وإن توسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية يدعم النمو الشامل لمصالح الفقراء. ولا تتحتم على مقرري السياسات بالضرورة المقايضة بين توسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية وزيادة الاستحقاقات وبين أهداف النمو، عند مقارنتهما. فتدابير الحماية الاجتماعية تعزز النمو الشامل لمصالح الفقراء من خلال الحيلولة دون فقدان رأس المال الإنتاجي حين يواجه الناس صعوبات اقتصادية. وهي تساعد الفقراء على تجميع أصول إنتاجية وعلى تحسين فرص وصولهم إلى أسواق العمل، وتزيد من الاستثمار في رأس المال البشري ومن الابتكار وتقبل المخاطرة. ويمكن أن تؤثر الحماية الاجتماعية أيضاً في النمو، وذلك بفعل أثر المضاعف في الاقتصاد المحلي نتيجةً للاستثمارات في الأصول الإنتاجية العامة وفي الهياكل الأساسية، ولزيادة إنتاجية الأسر المعيشية وارتفاع مستويات العمالة والطلب الكلي.

٣٤ - وكذلك، يرتبط ارتفاع مستويات الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية بانخفاض مستويات الفقر وعدم المساواة. وتؤدي التحويلات النقدية، ومجانبة التعليم والمواد التعليمية، وبرامج التغذية

(٢٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، (Narrowing the Gaps: The Power of Investing in the Poorest Children (New York, 2017)، متاح في الموقع https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_The_power_of_investing_in_the_poorest_children.pdf

(٢٤) البنك الدولي، (The State of Social Safety Nets 2015 (Washington, D.C., 2015).

(٢٥) منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية (جنيف، ٢٠١٤). متاح في الموقع www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_245201.pdf

المدرسية، إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، وتدني التسرب منها، وانخفاض عمالة الأطفال، ويتم ذلك كله من خلال إزالة الحواجز المتعلقة بالطلب على التعليم، بما في ذلك حاجة الأسر الفقيرة إلى الاعتماد على الأطفال للحصول على الدخل وللعمل في مجال الرعاية. وقد أسهمت برامج التحويلات النقدية في كولومبيا والمكسيك وملاوي في الحد من حالات توقّف النمو وسط الأطفال. وفي جنوب أفريقيا، يزيد نمو قامة الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية تتلقى معاشاً عن نمو قامة الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية لا تتلقى أي معاش بخمسة سنتيمترات في المتوسط.

٣٥ - وتؤدي الحماية الاجتماعية دوراً رئيسياً في توفير فرص الحصول على العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. وتؤدي التحويلات النقدية، وبرامج سوق العمل النشطة، والتأمين الصحي، وسياسات دعم الأسرة إلى زيادة المشاركة في سوق العمل، لا سيما في صفوف النساء. ففي جنوب أفريقيا، تفوق نسبة المشاركة في سوق العمل من جانب الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات نقدية نسبة المشاركة في سوق العمل من جانب الأسر المعيشية المماثلة التي لا تتلقاها بـ ١٣ إلى ١٧ في المائة، ويتسع هذا الفرق بشكل أكبر حين يتعلق الأمر بالنساء. ويجمع برنامج الشباب (Joven) في شيلي بين اكتساب الخبرة المهنية والتدريب والتدريب المهني للشباب العاطلين عن العمل أو المعرضين لمخاطر اجتماعية عالية. وفي أوغندا، والهند استخدمت التحويلات النقدية لتوفير فرص العمل للشباب والفقراء المحليين. وفي البرازيل والفلبين، كانت برامج التوظيف في القطاع العام مرتبطة بالوظائف الخضراء والتحسينات البيئية^(٢٦).

رابعاً - القضاء على الفقر: الدروس المستفادة من الأزمات العالمية في مجال الغذاء والطاقة والأزمات المالية والاقتصادية

٣٦ - تزامن العقد الثاني مع حدوث الصدمات في أسعار المواد الغذائية والطاقة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ومع بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى الكساد الكبير. وكذلك، شهد "العقد" كوارث طبيعية كبرى وتصاعد حدة النزاعات، مما قضى في بعض المناطق على سنوات من التقدم المحرز في مجال التنمية. ولكي يتم تقييم تنفيذ العقد الثاني تقييماً سليماً، فإن الدروس السياسية المستفادة من التصدي لهذه الأزمات والكوارث ستكون مهمة في الحفاظ على الزخم الذي تمخض عن تنفيذ العقد من أجل القضاء على الفقر وضمان جعل الأسواق تعمل بشكل أفضل في خدمة من يعيشون في الفقر.

٣٧ - وقد أدت هذه الأزمات إلى إبطاء النمو، وكان لها تأثير سلبي على الدخل الحقيقية وعلى استهلاك الأسر المعيشية، كما أدت إلى تزايد حدة الفقر وتدهور النتائج المتعلقة بالتنمية البشرية الأساسية، مثل التعليم والصحة. وكذلك ارتفعت المعدلات العالمية للبطالة والعمالة الناقصة ارتفاعاً شديداً. وإذا كان لنا في التجارب السابقة عبرة، فإن أزمات من هذا الحجم تميل إلى أن تكون لها آثار أطول أجلاً على الفقراء والفئات الضعيفة، لا سيما فيما يتعلق بتغذية الأطفال ونموهم المعرفي. ويرتبط

(٢٦) Anis Chowdhury، "Social protection for shared prosperity and inclusive growth"، عرض مقدم لاجتماع فريق الخبراء بشأن استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، نيويورك، ٨ أيار/مايو ٢٠١٧. متاح في الموقع www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2017/04/Anis-Chowdhury-Social-Protection-for-shared-prosperity-and-inclusive-growth.pdf.

الحرمان التغذوي في مرحلة الطفولة المبكرة بتوقف النمو وسوء النتائج المدرسية وانخفاض الإنتاجية في مرحلة الرشد. وقد اضطرت الأزمة المالية والغذائية أيضا الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة إلى تغيير سلوكها في التماس الصحة وإلى الحد من استهلاكها الغذائي عموما أو تحولها إلى أغذية أقل تكلفة وذات نوعية متدنية. وتزيد هذه التغيرات من خطر الإصابة بنقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.

٣٨ - ويتمثل أحد الدروس السياسية الرئيسية المستخلصة من هذه الأزمات في أهمية الدور الذي تقوم به السياسات الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، في حماية التقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر، بجميع أبعاده. وبالمثل، لا بد من انتهاز سياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية التي تشجع النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمطرّد والمنصف، والتوسع في العمالة وفرص العمل اللائق للجميع. وخلال فترات الركود الاقتصادي، يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي متنسقة مع السياسات الاجتماعية من أجل دعم الطلب والقدرات الإنتاجية، وذلك من خلال المحافظة على الاستثمار العام في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز العمالة، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية.

٣٩ - وقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية إلى مستويات قياسية خلال العقد الثاني إلى وضع عراقيل شديدة على إمكانية الحصول على الغذاء من جانب السكان الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة من السكان، مما أدى بدوره إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي. ومن ثم، فإن الأزمات الغذائية أدت إلى جعل التركيز ينصب مجددا على الزراعة، لا سيما في البلدان الفقيرة. وقد حُدِّد تقديم الدعم لصغار المزارعين، والاستثمار في البحث والتطوير في مجال الزراعة، والري، والطرق والأسواق على أنها تدخلات حاسمة. وكان من بين الدروس الهامة أيضا دور الدولة في دعم الزراعة والحاجة إلى قيام الشركاء في التنمية بزيادة المعونة المقدمة للزراعة.

٤٠ - وأظهرت الأدلة من العقد الثاني أيضا أن كثيرا من الذين تمكنوا من الإفلات من الفقر المدقع لا يزالون يفتقرون إلى القدرات والموارد والفرص لتحسين حياتهم وآفاق أسرهم. ومن شأن مختلف الصدمات أن تدفع بسهولة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة إلى الفقر. ومن المسلم به أن السياسات الرامية إلى بناء القدرة على الصمود ودعم تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر تعتبر أساسية لاستدامة الحد من الفقر.

٤١ - وأكدت الأزمات أيضا أهمية زيادة مستويات تغطية نظم وتدابير الحماية الاجتماعية والاستفادة منها، بما في ذلك الحدود الدنيا، وحماية الاستثمارات والبرامج الاجتماعية التي تهم الأشخاص الذين يعيشون في فقر، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد خلفت تدابير التقشف المالي التي اعتمدت في بعض البلدان أثرا غير متناسب على المرأة، حيث تحول العبء الناجم عن تخفيض الخدمات العامة إلى النساء والفتيات. وفي بعض الحالات، اضطرت الفتيات إلى ترك المدرسة للاستجابة للطلب المتزايد للأسر المعيشية على الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. وعلاوة على ذلك، عززت الأزمات أيضا تركيز المرأة في وظائف غير مستقرة وغير رسمية.

٤٢ - ومن المهم أيضا وضع تدابير لتحفيز الطلب على العمل وتسريع انتعاش العمالة. وينبغي للدولة أيضا أن تكون آخر ملاذ للتوظيف. وقد شرعت بعض البلدان، أثناء الكساد الكبير، في تنفيذ خطط للعمالة المضمونة، شملت برامج الأشغال العامة الكثيفة للعمالة، مع الاحتفاظ بموظفين في المؤسسات

التي تديرها الدولة بأعداد تتجاوز ما هو مطلوب وتوفير التمويل الاتحادي للعمل في حكومات الولايات والحكومات المحلية.

٤٣ - وشهد العقد الثاني أيضا بعضا من أشد آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الأنشطة الاقتصادية والهياكل الأساسية والأرواح البشرية، وهو ما أبرز الحاجة إلى تخصيص موارد للوقاية والتصدي والتعمير والتعافي وبناء القدرة على الصمود.

٤٤ - وخرجت البلدان النامية من الأزمة بمخاوف قوية لتنوع اقتصاداتها، وتعزيز الفسحة المالية عن طريق تكريس جهود تعبئة الموارد المحلية وإبقاء العجز المالي والدين العام على مسار مستدام. وسعت البلدان أيضا إلى تعظيم أثر سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والسياسات الاجتماعية على الفقر، من خلال ضمان تحسين تنسيق السياسات وكفالة اتساق أفضل بين القطاعات. واتخذت البلدان أيضا خطوات لتعزيز جمع البيانات وتحليلها بهدف الاستشراء بما في صنع السياسات القائم على الأدلة.

خامسا - تمويل التنمية

٤٥ - يتوقف تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أيضا على قدرة البلدان على تعبئة الموارد المحلية على نحو فعال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتسهيل نقل التكنولوجيا. ويكتسي تخفيف عبء الديون والاستدامة أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في حين أصبحت التحويلات مصدرا هاما للدخل والتمويل للاقتصادات المستقبلية. ومنذ عام ٢٠٠٠، شهدت جميع البلدان زيادة في تحصيل الضرائب على الرغم من الانخفاض الذي حدث عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وارتفعت الإيرادات الضريبية الوسيطة في أقل البلدان نموا من أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ إلى ١٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٥^(٢٧). وينبغي زيادة تعزيز تعبئة الموارد المحلية عن طريق معالجة الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة.

٤٦ - بيد أن تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية لا تزال أدنى بكثير من المستويات التي شهدتها الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤. وقد انتعشت التدفقات في أوائل عام ٢٠١٧، مع تسجيل عدة اقتصادات ناشئة كبيرة زيادة مهمة في تدفقات الاستثمار في السندات والأسهم إليها. وقد انخفض مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية بحوالي ٢٠ في المائة خلال عام ٢٠١٦، بعد أن تسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في تثبيط الاستثمار في القطاعات المتصلة بها. ومع ذلك، من المتوقع حدوث انتعاش متواضع في هذه التدفقات إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٧. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا والدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية تتركز في عدد قليل من الاقتصادات الناشئة الكبيرة. وفي حين يبشر الانتعاش في هذه التدفقات الرأسمالية بالخير بالنسبة لآفاق النمو، فإن أثره على الحد من الفقر سيبقى رهنا بتوجيه التدفقات نحو القطاعات التي تخلق أعدادا كبيرة من الوظائف اللائقة. وفي حال وُجهت تلك الموارد فقط إلى القطاعات الاستخراجية الكثيفة الاستخدام لرأس المال، فإن آثار خلق فرص العمل والحد من الفقر ستكون ضئيلة.

(٢٧) *Financing for Development: Progress and Prospects* - تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.I.5).

٤٧ - وارتفع مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ١١٩,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦، ليبلغ بذلك ذروة جديدة. وازدادت أيضا المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي من ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٣٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وزادت النسبة الإجمالية نتيجة زيادة المعونة التي تنفق على اللاجئين في البلدان المانحة في عام ٢٠١٦. وانخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من ٤١,١ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦ (٢٨)(٢٩).

سادسا - الخبرات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ العقد الثاني

٤٨ - بغية تقييم تنفيذ العقد الثاني وتقديم توصيات للحفاظ على الزخم الذي ولّده تنفيذه وفقا للفقرة ٤٩ من قرار الجمعية العامة ٢٤١/٧١، نُشرت دراسة استقصائية على شبكة الإنترنت وأُرسلت إلى جميع الدول الأعضاء. وهي تتضمن أسئلة عن التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر في كل بلد. وقد أجاب ٥٠ بلدا على الدراسة الاستقصائية. ويتضمن هذا الفرع النتائج الرئيسية.

٤٩ - ومن الإنجازات التي يتعين تحقيقها على الصعيد الوطني، التزام الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله. ومن بين البلدان الـ ٥٠ التي ردت، وضع ٤٤ بلدا خططا أو استراتيجيات أو أطرا وطنية، بما في ذلك ٢٧ بلدا قام أيضا بتنقيح الاستراتيجيات القائمة للقضاء على الفقر. وأبلغ ٣٠ بلدا عن تلقي الدعم من منظومة الأمم المتحدة في وضع الخطط الوطنية للقضاء على الفقر. وقد تلقى ٢٧ بلدا دعما تقنيا، و ١٥ بلدا دعما لبناء القدرات، و ١٤ بلدا دعما ماليا. ومن بين البلدان القليلة التي لم تتمكن من وضع خططها أو تنقيحها، أشارت أربعة بلدان إلى غياب الالتزام السياسي، وأشارت ثلاثة بلدان إلى نقص في الموارد، وأشار بلدان إلى غياب القدرة المؤسسية. وأشار بلدان أيضا إلى أن أولوية منخفضة تمنح لقضايا الفقر.

٥٠ - وأفاد ٤٣ بلدا بأن أطرها الوطنية للقضاء على الفقر تتضمن، منذ عام ٢٠٠٨، إجراءات لدعم متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالقضاء على الفقر، ولتنسيق الدعم الدولي لأجل تحقيق تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمتلك ٣٩ بلدا أطرا وطنية تدعم متابعة تنفيذ هذه الخطة الجديدة وما لم يُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وأفاد ٣٧ بلدا بوجود هيئة تنسيق وطنية معنية بالقضاء على الفقر. وأكثر الهياكل المؤسسية شيوعا للجنة أو الوحدة الوزارية (٣٠ بلدا)، تليها اللجنة الوطنية أو المجلس الوطني (١٦ بلدا). وأبلغت تسعة بلدان أيضا عن وجود ترتيبات مؤسسية تشمل منظمات غير حكومية وجهات مانحة.

(٢٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Development aid at its highest level ever in 2008". متاح في الموقع www.oecd.org/dac/stats/developmentaidatitshighestleveleverin2008.htm.

(٢٩) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، "Development aid rises again in 2016"، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. متاح في الموقع www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2016-detailed-summary.pdf.

٥٢ - ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب، أبلغت البلدان أيضا عن معالجة، أو عدم معالجة، أطرها الوطنية للقضاء على الفقر، على وجه التحديد، شواغل الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا. وتناولت الأطر الوطنية الاحتياجات الخاصة لكبار السن في ٣١ بلدا، وللأشخاص ذوي الإعاقة في ٣٠ بلدا، وللأطفال في ٢٨ بلدا، وللمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا في ٢٨ بلدا، وللشباب في ٢٧ بلدا. وأبلغ ٢٤ بلدا عن تلبية الاحتياجات المحددة لمجموعات السكان الأصليين. واتخذ ٣٣ بلدا أيضا تدابير محددة للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية والنائية والجبلية.

٥٣ - ومن الإنجازات الأخرى زيادة الاهتمام بالعمالة. فقد أفاد ٢٥ بلدا بأنها اعتمدت سياسات تتفق مع الميثاق العالمي لفرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية. وفي هذا الصدد، أبلغ ٣٠ بلدا عن إدماج برنامج العمل اللائق في سياساتها وبرامجها الوطنية منذ عام ٢٠٠٨. واتخذ ٣٣ بلدا تدابير محددة لتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للفئات المحرومة. ويملك ٢٦ بلدا تدابير محددة للشباب، و ٢٤ بلدا تدابير للأشخاص ذوي الإعاقة، و ١٧ بلدا تدابير لفئات ضعيفة أو مهمشة أخرى. وعلى سبيل المثال، اتخذت سلوفاكيا تدابير محددة لتشجيع العمالة بين كبار السن ومجتمعات الروما المهمشة.

٥٤ - وشدد العقد الثاني أيضا على أهمية تعبئة الموارد والشراكات من أجل القضاء على الفقر. ومنذ عام ٢٠٠٨، وضع ٢٥ بلدا استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد من مصادر مختلفة. وقد عقدت هذه البلدان اجتماعات لتعبئة الموارد المحلية مع المانحين والقطاع الخاص وعززت العلاقات مع المانحين الجدد والمحتملين. وأنشأ ١٦ بلدا شراكات دولية مع الوكالات المانحة، وأنشأ ١٥ بلدا شراكات مع منظمات غير حكومية، وأنشأت ٩ بلدان شراكات مع منظمات المجتمع المدني. وأفاد ٢٣ بلدا بأنها اعتمدت منذ عام ٢٠٠٨ استراتيجيات وتدابير، تشمل تغييرات في التشريعات، من أجل إقامة شراكات مع المنظمات التي تعالج مسائل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ومن بين هذه البلدان، شكل ١٥ بلدا شراكات فيما بين بلدان الجنوب، وشكلت ٩ بلدان شراكات بين الشمال والجنوب، وأقامت ٧ بلدان تعاونًا ثلاثي الأطراف. وأقامت البلدان أيضا شراكات على الصعيد الوطني، وذلك أساسا مع الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص. وأفاد ١٣ بلدا بإقامة شراكات مع مجموعات نسائية، و ١٢ بلدا بإقامة شراكات مع مجموعات شبابية، و ١٢ بلدا مع قادة المجتمعات المحلية، بينما أفادت ٩ بلدان بأنها أقامت شراكات مع وسائط الإعلام.

٥٥ - وقد أولي اهتمام أكبر للسياسات الوطنية خلال العقد الثاني. فقد أبلغ ٢٠ بلدا عن استعراض سياساتها الوطنية منذ عام ٢٠٠٨ لتكييف السياسات والاستراتيجيات والأطر الدولية والقارية والإقليمية لظروفها الوطنية. ووضع ١٨ بلدا خططًا وبرامج، وقام ١٧ بلدا بصياغة أو استعراض التشريعات القائمة في هذا الصدد. وحسنت بلدان أخرى أيضا تقديم الخدمات، وقامت بحملات للدعوة والتوعية، وحققت توافقًا في الآراء وأقامت شراكات، وأصلحت المؤسسات العامة. واستخدمت الدول الأعضاء أيضا تدابير مختلفة للفقر لتتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني. واستخدم ٣٠ بلدا خطوط الفقر النقدي الوطنية واستخدم ١٩ بلدا خطوط الفقر النقدي الدولية. وأبلغ ٢٢ بلدا أيضا عن استخدام تدابير متعددة الأبعاد وأبلغ ١٧ بلدا عن استخدام تدابير غير نقدية، مثل استهلاك السلع الحرة.

٥٦ - وتم كذلك تعزيز رصد وتقييم استراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر على الصعيد الوطني. فقد حدد ٣٠ بلدا مسؤوليات لمؤسساتها الوطنية لدعم متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وأنشأ ٢٢ بلدا لجانا وزارية، وأنشأ ١٤ بلدا لجانا وطنية، وأسست ٥ بلدان لجان عمل مع منظمات غير حكومية أو جهات مانحة، وأقامت ٦ بلدان شراكات مع منظمات مجتمعية ودينية. وأنشأت ثلاثة بلدان لجانا برلمانية. ووضع ٣٠ بلدا آليات لرصد وقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وأنشأ ١٩ بلدا هيئات تنسيق متعددة القطاعات، وأجرى ١٣ بلدا دراسات استقصائية وطنية سنوية عن حالة التنفيذ، وعين ١٢ بلدا منسقا أو مسؤولا مكتبيا للإشراف على عملية التنفيذ. وعلى سبيل المثال، تُقدم حكومة ألمانيا تقارير كل أربع سنوات عن حالة تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة التي وُضعت في عام ٢٠٠٢. وتشمل الاستراتيجية أهدافا ومؤشرات وطنية للاستدامة تسمح بالقياس المنتظم للتقدم المحرز والمساعدة على تحديد أي تحول خاطئ في السياسة. وعلاوة على ذلك، يدأب المكتب الإحصائي الاتحادي على نشر تقرير مستقل عن مؤشرات الأداء كل سنتين، يتضمن معلومات عن التقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها.

٥٧ - ولتحسين تتبع التقدم المحرز ولكي لا يتخلف أحد عن الركب، أفاد معظم البلدان بأنها جمعت بيانات عن الفقر مصنفة حسب الدخل والجنس والسن والموقع الجغرافي. بيد أن عددا قليلا من البلدان أبلغت عن أنها قد جمعت بيانات مصنفة بحسب العرق أو الأصل الإثني أو الوضع من حيث الهجرة أو حالة الإعاقة. وسعيا إلى تعزيز القدرات الإحصائية ونظم الرصد الوطنية، قامت ٢٥ بلدا بتعزيز قدرة مؤسساتها الوطنية على جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها واستخدامها، وقامت ٢٠ بلدا بإنشاء دوائرها الوطنية للإحصاء أو بتعزيز الدوائر القائمة، وقامت ١٩ بلدا بتدريب الموظفين على إدارة قواعد البيانات، و قدمت ١٨ بلدا الدعم في وضع قواعد البيانات الوطنية ونظم المعلومات الإدارية. كما أفادت ١٧ بلدا بأنها حشدت دعم الجهات المانحة لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية.

٥٨ - وعلى الرغم من إحراز تقدم في عدة مجالات، حددت البلدان تحديات تؤثر على تنفيذ استراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر. ومن هذه التحديات ضرورة زيادة موارد الميزانية والقدرة على وضع السياسات، وزيادة الموارد البشرية المخصصة للمسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر، وزيادة الدعم المقدم من الوكالات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الإدارات أو بين الوزارات.

٥٩ - وتزداد فرص نجاح الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع عندما تتخذ البلدان تدابير من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع مشاركة فعالة في تصميم البرامج والسياسات التي تعالج الفقر المتعدد الأبعاد وتنفيذها. وأفادت ٢٠ بلدا بأنها أشركت الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في وضع هذه البرامج والسياسات وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، في إطار برنامج "التقدم بالتضامن" في الجمهورية الدومينيكية، يشارك الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في تشخيص الاحتياجات والأولويات، وتصميم استراتيجيات الحماية الاجتماعية. وفي فرنسا، يضم المجلس الوطني لسياسات الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي أشخاصا يواجهون استبعادا اجتماعيا حرصا على أن تؤخذ وجهات نظرهم في الاعتبار عند تقييم آليات القضاء على الفقر. وفي إطار تنفيذ البرنامج الأوروبي لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي على الصعيد الوطني، وضعت النمسا منهاج عمل وطنيا لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي يكفل إجراء حوار دائم مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

سابعا - دعم منظومة الأمم المتحدة للعقد الثاني

٦٠ - تواصل منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ أهداف العقد الثاني عن طريق الأنشطة الجارية في إطار خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر. وعملت منظمة العمل الدولية على تعزيز التقيد بمعايير العمل الأساسية، وتقديم الدعم لأكثر من ٥٠ بلدا في تصميم برامج وطنية للعمالة في القطاع العام ونظم قائمة على اليد العاملة من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المادية والخدمات البيئية وتحسينها. وتسهم المنظمة كذلك في السياسات والاستراتيجيات التي تؤثر على النظم الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وإيجاد أوجه تآزر أفضل في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية. وما برحت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، تشارك في وضع أدوات مختلفة مشتركة بين الوكالات لتقييم الحماية الاجتماعية، بما فيها أداة تقييم الأشغال العامة.

٦١ - ومنذ عام ٢٠١٤، تنفذ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة برنامجا مشتركا للإسراع بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، يتصدى للحوافز الهيكلية الرئيسية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. ويركز البرنامج على تحسين الأمن الغذائي والتغذية للمرأة الريفية، إضافة إلى زيادة دخلها ودورها القيادي ومشاركتها في المؤسسات الريفية وفي صياغة القوانين والسياسات والبرامج.

٦٢ - وتواصل الفاو بنشاط تشجيع العمالة الريفية اللائقة وتنويع مصادر الدخل. ويرمي إطار الحماية الاجتماعية الذي وضعته الفاو إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من تأثير الحماية الاجتماعية على الجوع والفقر في المناطق الريفية والقدرة على الصمود عن طريق بناء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية التي تندمج في الإطار العام لاستراتيجيات تعزيز سبل المعيشة والتنمية في المناطق الريفية. وعملت الفاو في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى على إثبات الأثر الذي يمكن أن يترتب على برامج التحويلات النقدية في إنهاء الفقر. وتدعم الفاو الجهود القطرية الرامية إلى إيجاد فرص العمالة اللائقة في المزارع وخارجها، وتحسين الاتساق بين سياسات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، وضمان الفعالية في عمليات تصميم برامج الحماية الاجتماعية. كما تسعى إلى توسيع نطاق فرص العمل اللائق للشباب عن طريق شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.

٦٣ - والهدف من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مساعدة البلدان في تحقيق القضاء على الفقر وانخفاض كبير في أوجه عدم المساواة والاستبعاد في نفس الوقت. ويعمل البرنامج الإنمائي على زيادة التعريف ببرنامج توفير العمل اللائق باعتباره استراتيجية فعالة للقضاء على الفقر وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تعزيز العمالة والعمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي. كما يدعم إدماج العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية، ويدعم إيجاد فرص العمل للشباب من خلال المبادرة العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب. وعن طريق استراتيجية الأمم المتحدة للتعميم والتعجيل ودعم السياسات، يدعم البرنامج الإنمائي البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، أتاح الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي اعتماد نظم للحماية الاجتماعية أو توسيعها أو تنفيذها في ٥٣ بلدا. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، يتوقع البرنامج الإنمائي أن يكون قد ساعد ٤٨ بلدا على تعزيز قدرة المجتمع المدني على الانخراط بشكل مفيد في مناقشات بشأن السياسات والإجراءات لصالح الفقراء.

٦٤ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) العمل على تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ويكفل برنامج الشراكات القطرية تعجيل المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو إلى البلدان وتكييفها حسب احتياجاتها من خلال رفع مستوى البرامج الصناعية الوطنية بسرعة. كما تشارك اليونيدو في إيجاد فرص عمل للشباب بدعم إنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوسيعها في أكثر من ١٥ بلداً. ومنذ عام ٢٠١٠، تعمل اليونيدو على تعزيز سبل وصول سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في صناعة الأغذية والحرف اليدوية إلى الأسواق في البلدان النامية بواسطة مشروع "Origin" لاتحادات المنشآت.

٦٥ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع شركاء آخرين على معالجة المسائل الشاملة المتعلقة بالسياسات العامة التي لها تأثير على الفقر. وكانت الدعوة أحد مجالات التركيز الهامة في هذه الجهود وتشمل إعداد ورقة دعوة إقليمية بعنوان "بناء مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة ورخاء في أوروبا وآسيا الوسطى". ومن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في إطار برنامجها المتعلق بالقضايا الجنسانية والاقتصاد أنشطة تركز على تهيئة بيئة مؤاتية لمباشرة الأعمال الحرة في أوساط النساء، بسبل منها تنظيم منتديات إقليمية ودون إقليمية لصاحبات الأعمال لمعالجة شواغل مثل فرص إقامة الشبكات، والحصول على الائتمان، واكتساب معارف ومهارات معينة. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً على قياس الفقر وعدم المساواة وأوجه الضعف. فقد عملت فرقة عملها المعنية بقياس الفقر مع الدول الأعضاء على تبادل المعارف وأفضل الممارسات في قياس الفقر، بهدف وضع مبادئ توجيهية وتوصيات من أجل تحسين إمكانية مقارنة إحصاءات الفقر وتوافرها على الصعيد الدولي.

٦٦ - وداخل الأمانة العامة، تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية عن تعزيز التعاون الدولي ودعمه للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقدم الإدارة الدعم للعمليات الحكومية الدولية في وضع المعايير والسياسات في كل من المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وتجري تحليلات وبحوثاً بشأن التحديات وخيارات السياسة العامة الرئيسية في مجال التنمية المستدامة، وتقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في معالجة قضايا مثل اتساق السياسات وتطوير الإحصاءات. وتشدد منشوراتها الرئيسية على الدور الحاسم الذي تؤديه العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والجهود الرامية إلى مكافحة عدم المساواة. وتدعو هذه التقارير أيضاً إلى تحسين تنسيق السياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي سعياً إلى تحقيق استقرار طويل الأجل، من شأنه أن يدعم هدف تحقيق العمالة الكاملة. ويكفل عمل اللجنة المتعلق بالفئات الاجتماعية، مثل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية، ألا يتخلف أحد عن الركب. وهذا العمل التحليلي المعياري، الذي تكمله أنشطة بناء القدرات لدعم البلدان النامية، يشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف العقد الثاني.

ثامنا - الخاتمة والتوصيات

٦٧ - لقد أسهم العقد الثاني في إحراز تقدم في القضاء على الفقر على الصعيد الوطني، كما كان بمثابة مناجاة عمل فعال لتنسيق الدعم المتزايد الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان في تحقيق التنمية الشاملة. ومن الأهمية بمكان مواصلة الالتزام السياسي بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا لتفاوت التقدم الذي أحرزته البلدان والمناطق في تنفيذ أهداف العقد الثاني، ودعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، قد تود الجمعية العامة أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان النامية أن تشجع تحولا هيكليا يركز على التصنيع المستدام والشامل للجميع بغية الحد من الفقر على نحو فعال وتعزيز النمو الاقتصادي مع إيجاد فرص العمل. وفي سياق تعزيز النمو الصناعي، ينبغي للبلدان أن تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العمالة الكثيفة، وأن تنتهج سياسات معينة لمساعدة الفقراء العاملين المرتبطين في وظائف متدنية المهارات ومنخفضة الإنتاجية ومنخفضة الأجور. ولتحقيق التحول بنجاح، لا بد أيضا من إيلاء الأولوية للاستثمار في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية وزيادة الدخل في المناطق الريفية. وينبغي إشراك التعاونيات والمؤسسات الريفية في الإسهام في القضاء على الفقر؛

(ب) ينبغي للبلدان أن تتصدى لعدم المساواة باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات القضاء على الفقر عن طريق سياسات عامة وآليات قائمة على السوق تؤدي إلى تحسين فرص الحصول على الوظائف والهيكل الأساسية والتعليم والرعاية الصحية وسائر الخدمات الأساسية لإتاحة تنمية مستدامة وشاملة للجميع من شأنها أن تزيد دخل الجميع؛

(ج) لتعزيز العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر، ينبغي للبلدان أن تتبع نهجا متكاملًا في إضفاء الطابع النظامي على الاقتصادات غير النظامية من خلال العمل في نفس الوقت على تيسير انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي، والترويج لإنشاء المؤسسات وإيجاد فرص العمل اللائق في قطاع الاقتصاد النظامي والحفاظ عليها وتعزيز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان أن تستكشف السبل الفعالة الكفيلة بالتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن في مجال العمالة باتباع نهج متعدد الجوانب يتناول نوعية فرص العمالة وحجمها؛

(د) لتنمية رأس المال البشري، يجب على البلدان التصدي لعدم تكافؤ الفرص، وتحسين نوعية التعليم، وبناء الهياكل الأساسية للتعليم، والاستثمار في المدرسين. وينبغي لنظم التعليم أن تتيح تزويد الشباب بمزيج مناسب من المعرفة والخبرة من أجل إعدادهم للمواطنة الفاعلة؛ وبالمثل، ينبغي للبلدان أن تشجع الاستثمار في الرعاية الصحية الأساسية وتقوم بتدخلات واسعة النطاق تشمل حملات للتحصين والوقاية من الملاريا، وتوفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والحد من عبء المرض وأوجه عدم المساواة في مجال الصحة؛

(هـ) ينبغي أن تكفل سياسات سوق العمل تحسنا كبيرا في شروط وأحكام مشاركة المرأة في سوق العمل بتسيير التوفيق بين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمالة والقضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل؛

(و) للخروج من دائرة الفقر، تحتاج البلدان النامية إلى معارف وتدابير تكييف وابتكار ملائمة لظروفها الوطنية. وينبغي لمؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أن تدعم جهود القضاء على الفقر بإعداد حلول فعالة من حيث التكلفة واختبارها وترويجها وتعميمها حسب السياق؛

(ز) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تنسيق الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، لأنه يشكل التحدي الرئيسي في التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠.